A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

الجمعية العامة

A/44/L.53
1 December 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والاربعون
البند ٣٨ من جدول الاعمال

استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بولندا ، الدانمرك ، السويد ، فنلندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان : مشروع قرار

اعادة تشكيل الامم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

ان الجمعية العامة ،

إذ تشير الى قراراتها ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٢١٣/٤١ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و ١٧٠/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ١٧٤/٤٣ المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، و ٢١٣/٤٣ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ومقررها ٤٣٢/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ،

وإذ تشير أيضا الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٧/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ بشأن تنشيط المجلس ، وتؤيد قرار المجلس ١١٤/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ بشأن تدابير أخرى لتنفيذه ،

ورغبة منها في زيادة تعزيز دور الامم المتحدة وفعاليتها عن طريق تحسين التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية التي لها طابع اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو انساني ،

وإذ تؤكد من جديد أنه يجب على جميع الدول الأعضاء أن تفي وفاء تاما بالتزاماتها المالية المحددة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، وتؤكد أن الاستقرار المالي للمنظمة سيعمل على تيسير فعالية أدائها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ،

وإذ تشدد على الحاجة الى زيادة فعالية وكفاءة أداء الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة وأجهزة الدعم بأمانته في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي والجهود الرامية الى دفع عجلة التنمية في البلدان النامية ،

وإدراكا منها للمطالب الجديدة التي من المرجح أن تُفرض على الجهاز الحكومي الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي من مصادر منها دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالتعاون الاقتصادي الدولي ، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقترح عقده في عام ١٩٩٢ ، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بمسألة المخدرات ، وبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠[(١)] ،

وإذ تؤكد الحاجة الى تعزيز التعاون والتفاهم بين الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ككل من أجل تمكين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من الاضطلاع بمسؤولياتهما بالنسبة لتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي وفقا للمواد ذات الصلة من الميثاق ،

وإذ تلاحظ الدور الهام المسند الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المادة ٦٣ من الميثاق بالنسبة لتنسيق أنشطة وكالات منظومة الأمم المتحدة ،

وإذ تؤكد أهمية أن تتلقى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجهزتهما الفرعية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي المشورة السريعة المدروسة جيدا المقدمة في شكل يعينهما على أداء واجباتهما بفعالية ،

---

(١) القرار دإ - ١٢/١٣ ، المرفق .

وإدراكا منها لما أسنده الميثاق من مسؤوليات خاصة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ميدان حقوق الانسان ،

وإذ تؤكد أنه يلزم مستوى عال من الالتزام والتأييد السياسي من جانب الدول الاعضاء إذا أريد أن تنفذ بفعالية وتطبق فعلا التدابير المتفق عليها لتحسين أداء الجهاز الحكومي الدولي في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ،

١ - تؤكد من جديد أن اصلاح القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة ، بما في ذلك تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عملية مستمرة تستهدف تعزيز هذين القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ، وأن تنفيذ ذلك الاصلاح يتطلب جهدا متواصلا واستعراضا مستمرا ؛

٢ - تطلب الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في دورتيه لعام ١٩٩٠ في مزيد من السبل والوسائل الكفيلة بتحسين وترشيد أدائه وهياكل الهيئات الفرعية للجمعية العامة والمجلس في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، وأن يكفل ، عند الاقتضاء ، اتباع نهج أكثر تكاملا في تناول المسائل الاقتصادية والاجتماعية ؛

٣ - تطلب أيضا الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر ، بمساعدة من الامين العام ، في خيارات الترتيبات المتصلة بتنظيمه ودوراته ، بما في ذلك أمور منها ما يلي :

(أ) عقد دورة الربيع بشأن الشؤون الاجتماعية والانسانية في جنيف ، ودورة الصيف بشأن الشؤون الاقتصادية في نيويورك ؛

(ب) عقد دورة واحدة موحدة يكون جزء منها على مستوى رفيع ، وذلك بالتناوب ، مرة في جنيف ، ومرة في نيويورك ؛

(ج) النظر في أفكار أخرى لتحسين استعمال الترتيبات الحالية لكفالة تركيز وإعداد أفضل للمناقشات .

٤ - تطلب كذلك الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتخذ توصيات تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين بشأن الاطر التنظيمية الرشيدة

والمناسبة للهيكل الحكومي الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وكذلك بشأن المعايير والاجراءات اللازمة لتنفيذ التعديلات التي قد تتطلبها الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة وظهور مشاكل جديدة ؛

٥ - تقرر أن يكون هيكل الامانة العامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي موضع مزيد من النظر ، وتحقيقا لهذه الغاية تطلب الى الامين العام أن يبقي الوضع قيد الاستعراض ، وأن يقدم تقريرا الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، عن طريق هيئاتهما الفرعية ذات الصلة ؛

٦ - تطلب الى الامين العام أن يواصل النظر في السبل الكفيلة بزيادة فعالية وكفاءة أداء الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، وأن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين تقريرا عن ذلك عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

٧ - تقرر أن تبقي هذا الموضوع قيد الاستعراض المستمر ، وأن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الخامسة والاربعين بندا بشأن إعادة تشكيل وتنشيط الهيكل الحكومي الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

- - - - -